

ملياراً دينار أرباحاً متوقعة للشركات المدرجة في 2018

البورصة تسهل تعاملات الأسبوع بارتفاع المؤشر وإفصاحات جوهريّة

مليون دينار أرباح في العام السابق. وبخصوص التوزيعات السنوية، توقع العجمي أن تكون التوزيعات النقدية لـ«وطني» الأكبر بين البنوك الكويتية بقيمة 30% وبتوزيع 5% منحة، فيما توقع عدم توزيع «وربة» أي أرباح سنوية. و«مباشر»، إن عام 2018 كان أكثر استقراراً عن سابقه، حتى وإن كانت هناك بعض التغيرات التي طرأت على الساحتين السياسية والاقتصادية في العام الجاري. وأوضح صديقي أن ارتفاعات النقط التي حدثت في العام الجاري سيكون لها مردود إيجابي على نتائج الشركات، وخاصة تلك التي تستفيد بشكل مباشر من هذا التغيير: وبالتالي ستكون شركات النفط والغاز الأكثر استفادة من شركات البورصة. ونوه بأن البنوك تبقى دوماً الأفضل بين قطاعات السوق؛ نظراً لما تتمتع به من ملاءة مالية قوية واستقرار كبير في التعاملات على مدار العام؛ وهو ما يجعلها ملاذاً آمناً لأي مستثمر أو متداول.

وأشار صديقي إلى أن البورصة تنتظر عاماً مقبلاً من المقترض أن يكون أكثر نشاطاً خاصة في ظل حالة الاستقرار التي يعيشها السوق الكويتي وخاصة بعد مسألة الترقية في فئتي التي تمت على مرحلتين في سبتمبر وديسمبر، هذا بخلاف ما ينتظر السوق من ترقيات أخرى في 2019. وتوقع صديقي أن يشهد العام المقبل نشاطاً أكثر مما كان عليه في 2018 على مستوى المشاريع القومية المختلفة سواء في إطار البنية التحتية أو المشاريع التنموية والاقتصادية المتعددة التي تستهدفها الكويت في إطار تحقيق رؤية الدولة «كويت جديدة 2035».

2018 بقيمة 1.2 مليار دينار بارتفاع 15.8% عن نظيرتها في عام 2017. لتكون الأكبر بين قطاعات السوق الكويتي كما هو معتاد. على الجانب الآخر، من المتوقع – حسب المسح – أن يحقق قطاع التكنولوجيا أقل الأرباح السنوية في العام الجاري بنحو 2.18 مليون دينار بتراجع 20.6% عما حققه القطاع من أرباح في عام 2017 بنحو 2.74 مليون دينار. كما أظهر المسح قفزة كبيرة في نتائج قطاع النفط والغاز بأرباح مقدرة للعام الجاري بنحو 16.55 مليون دينار، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أرباح الربع الأخير من عام 2017 التي غالباً ما تأتي كبيرة، لتبلغ نسبة النمو المتوقعة في أرباح القطاع أكثر من 330%. وتوقع المحلل المالي للأسواق، محمد نايف العجمي لـ«مباشر»، أن تحقق البنوك الكويتية أرباحاً في 2018 تُقدر بنحو 962.3 مليون دينار مقارنة بأرباح تبلغ 827.5 مليون دينار في عام 2017، بزيادة نسبتها 16.3%. وقال العجمي إن أرباح بنك الكويت الوطني كالعادة ستكون الأكبر بين شركات السوق، متوقعاً أن تصل أرباح «وطني» في العام الجاري إلى 367.5 مليون دينار بارتفاع 14% عن عام 2017، مشيراً إلى أن أرباح البنك تتضمن أرباح بنك بوبيان جزئياً.

كما توقع العجمي أن ترتفع أرباح بيت التمويل الكويتي «بيتك» في العام الجاري بنحو 19%. لتصل إلى 219 مليون دينار مقارنة بنحو 184.2 مليون دينار في عام 2017. وبالنسبة لأعلى نسبة نمو في الأرباح السنوية، توقع العجمي أن يحقق بنك وربة أعلى نسبة بنحو 74.3%، بأرباح سنوية تقدر بنحو 11.85 مليون دينار مقارنة بنحو 6.8



جانب من تداولات البورصة

مليار دولار)، وذلك بدءاً من الربع الأخير من عام 2017 وحتى نهاية الربع الثالث للعام الجاري. وبحسب المسح؛ فإن أرباح قطاعات السوق الكويتي المقدرة للعام 2018 تبلغ نحو 2.05 مليار دينار (6.77 مليار دولار)، بارتفاع تقارب نسبته من 10% مقارنة بأرباح نفس القطاعات في عام 2017 والبالغة نحو 1.87 مليار دينار (6.17 مليار دولار). وأظهر المسح أرباحاً متوقعة للبنوك في

الأحمر بجمهورية السودان علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لحساب وزارة العدل. وقال مسح لموقع مباشر الاقتصادي لقد توقع محللون أن تأتي أرباح قطاعات البورصة الكويتية أفضل في العام 2018 مقارنة بنظيراتها في عام 2017. وطبقاً لمسح أعدته «مباشر»، بلغ متوسط أرباح قطاعات السوق الكويتي في آخر أربعة أرباع نحو 491.13 مليون دينار (1.62

إفصاح من شركة (أولى للوقود) بخصوص إغلاق محطة. وشهدت الجلسة إفصاحاً مكثلاً من البنك الأهلي المتحد بشأن معلومات جوهريّة عن سير التطورات بخصوص مذكرة التفاهم وسرية المعلومات الموقعة مع بيت التمويل الكويتي. كما شهدت الجلسة إفصاح معلومات جوهريّة من شركة (العقارات المتحدة) بخصوص توقيع عقد مشاركة في ولاية البحر

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 1ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5072.6 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,03 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 100ر5 مليون سهم تمت من خلال 3836 صفقة نقدية بقيمة 14ر16 مليون دينار كويتي (نحو 46ر72 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 4723ر1 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,17 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 74ر5 مليون سهم تمت عبر 2487 صفقة نقدية بقيمة 1ر5 مليون دينار (نحو 16ر83 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول 2ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 5264ر9 نقطة وبنسبة انخفاض 0,04 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 25ر9 مليون سهم تمت عبر 1349 صفقة بقيمة تسعة ملايين دينار (نحو 29ر7 مليون دولار). وكانت شركات (وربة ت) و(شارقة ا) و(سبك ك) و(تجارة) و(مينا) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (بتروجلف) و(عقارات ك) و(مشاعر) و(مينا) و(أبيار) الأكثر تدادواً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (إيفا فاندك) و(دوبيان دق) و(اكتتاب) و(ايعان ع) و(الديرة). وتابع المتعاملون إفصاحاً من شركة (نقل وتجارة المواشي) بشأن ترسيه مناقصة لمصلحة إحدى الشركات الخليجية بقيمة 511ر9 مليون دينار (نحو 30 مليون دولار) خلال الربعين الأول والثاني من عام 2019. وتابع هؤلاء أيضاً إفصاح معلومات جوهريّة من الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار بخصوص تسجيل أرباح بقيمة 269 ألف دينار (نحو 887ر7 ألف دولار)

لا يوجد ما يشير إلى تقدم في الاتفاق على الميزانية لتمويل الدوائر المعطلة

«الوطني»: الإغلاق الحكومي الأميركي سيمتد على الأرجح حتى مطلع 2019



الفيدرالي الأميركي

للتداول في 2018. وأظهرت مستقليات الأموال الفدرالية بحسب بلومبرغ احتمال تراجع بنسبة 30.3% أعلى من احتمال الارتفاع البالغ 6.5% ليناير 2019. ما يمكن أن يكون إشارة من الأسواق على الإقراض بين حساباتها أن دورة تسهيل أو ركود ستبدأ في خلال سنة فقط من الآن. وإضافة إلى ذلك، فإن سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك في سوق لندن (لايبور) لسنة واحدة تراجع بمقدار 10 نقاط أساس منذ بداية ديسمبر ليلعب 3.03%. ومن ناحية السلع، رأينا سوقاً نفطياً متقلبا مع ارتفاع الخام الإستاندي الأمريكي بعد خسائر جسيمة، بالرغم من استمرار القلق المحيط بالأسواق بشأن صحة الاقتصاد العالمي. فقد كانت الأسواق المالية تعاني من مخاوف حيال تباطؤ الاقتصاد العالمي وسط حروب تجارية وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. وقال وزير الطاقة الروسي يوم الثلاثاء أن أسعار النفط ستصبح أكثر استقراراً في النصف الأول من 2019 نظراً لتضافي الجهود بين الدول الأعضاء في أوبك والدول غير الأعضاء. ومن ناحية الصرف الأجنبي، كان التداول الضعيف عنوان السوق. فقد بدأ الدولار الأسبوع عند 96.935 وبلغ أعلى مستوى له عند 97.116 يوم الأربعاء، ولكنه سرعان ما خسر كل مكاسبه وأنهى الأسبوع متراجعا إلى مستوى 96.402.

بأنه «المشكلة الوحيدة» في الاقتصاد الأمريكي بعد اجتماع للمجلس رفع فيه واضعو السياسة أسعار الفائدة للمرة الرابعة هذه السنة وخططوا للمزيد من الرفع في 2019. وفي الوقت نفسه، لم يساعد الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية المستثمرين القلقين الذين، بدورهم، تخلوا عن مراكز أسهمهم ولجأوا إلى السندات الحكومية الآمنة. ومع ذلك، تبقى الأسهم الأمريكية منذ بداية السنة وحتى الآن في نطاق سلبي، علماً أنه لم يبق غير يوم واحد

في انتعاش الأسهم بعد تدهور كبير، فقد أشار تقرير لماستر كارد إلى أن المبيعات خلال موسم عيد الميلاد ارتفعت بأكبر قدر لها في ست سنوات وتمكنت من تخفيف القلق حيال صحة الاقتصاد الأمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، حاول مسؤولو البيت الأبيض تهدئة المخاوف حيال الوضع الوظيفي لرئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي، جيروم باول، الذي هاجمه ترامب بعد أن استمر المجلس برفع أسعار الفائدة. ففي البداية، وصف ترامب المجلس الفدرالي

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس الأحد يبدو أن التعطيل الجزئي للحكومة الأمريكية سيمتد إلى مطلع 2019. وذلك بعد أن انتهى التمويل يوم 21 ديسمبر. ولا يزال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يلوم الديموقراطيين على الإغلاق الجزئي وعلى خسارة الدخل بالنسبة للموظفين الفدراليين، علماً بأنه لا يوجد ما يشير إلى تقدم في الاتفاق على الميزانية لتمويل الدوائر الحكومية المتسعة المعطلة حالياً. وتبقى المسألة المتنازع عليها هي أن ترامب يطالب بمبلغ 5 مليار دولار لبناء جدار على الحدود الجنوبية، فيما يصف الديموقراطيون مثل هذا الإنفاق بالتبذير وعدم الفاعلية. فقد أصدرت المحكمة باسم البيت الأبيض، سارة ساندز، بياناً لتوضيح وجهة نظر ترامب حول الموضوع، وقالت «لقد أوضح الرئيس أن أي قانون لتمويل الحكومة يجب أن يمول الأمن الحدودي بشكل كاف لوقف تدفق المخدرات غير القانونية، والمجرمين، وأعضاء عصابة MS-13، ومهربو الأطفال والمتاجرين بالبشر إلى مجتمعاتنا – وحماية الشعب الأمريكي..» وأضافت أن «الرئيس لا يريد أن تبقى الحكومة معطلة، ولكنه لن يوقع على أي اقتراح لا يضع أولوية له أمن وسلامة بلداً». وشهدت وول ستريت الأرباع الماضي أحد أقصر أيامها منذ الكساد الكبير. وبالرغم من أن عوامل عدة لعبت دوراً

ضمن شراكة استراتيجية للسنة الـ 14 على التوالي

«زين» تكرم خريجي «لويك» من مُنتسبي البرنامج التدريبي



فريق قطاع الموارد البشرية مع مجموعة من الطلبة والطالبات المكرّمين

وأكدت زين أنها تحرص من خلال شراكاتها مع «لويك» على تفعيل برنامجها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على أكل وحجّة لقائعتها الشديدة بأهمية هذا الدور في تعزيز العلاقة بين الشركة والمجتمع، وتعزيز الاتصال مع الجهات والهيئات العامة النافعة التي تؤدي رسالة مكملة تحمل نفس المحتوى. وتفخر زين بكونها أحد الشركاء الاستراتيجيين لمؤسسة «لويك» منذ تأسيسها، وخاصة أنها تعتبر الريادة الأعمال في الولايات المتحدة وحول العالم، ودعمها الحضري لبرنامج التدريب الميداني في الصنوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ودعمها لأكاديمية «لويك أي سي ميلان لكرة القدم»، وغيرها.

المكافآت المالية الشهريّة لهم من قبل زين تقديراً لجهودهم وتشجيعاً لإبداعاتهم. وأوضحته الشركة أن دعمها لبرامج «لويك» هذا العام قد شمل مجموعة كبيرة من البرامج والأنشطة التعليمية التي تعنى بتنمية مختلف المهارات لدى الشباب، منها برنامج «كن» لتطوير ريادة الأعمال الاجتماعية لدى

كُرّمت زين 32 طالباً وطالبة من منتسبي برنامج «لويك» للعمل بدوام جزئي، وذلك خلال حفل ختام البرنامج التدريبي الذي شهد عملهم في قطاعات وإدارات الشركة المختلفة خلال الفترة من أكتوبر – ديسمبر 2018 ومنحهم فرصة اكتساب خبرات العمل في القطاع الخاص، حيث أتى البرنامج ضمن شراكة زين الاستراتيجية لمؤسسة «لويك» غير الربحية لتنمية وتطوير مواهب الشباب. وذكرت الشركة في بيان صحفي أن دعمها لهذا البرنامج أتى ضمن شراكاتها الاستراتيجية لمؤسسة «لويك»، التي امتدت هذا العام لأكثر من 14 سنة متواصلة، وهي الشراكة التي تأتي تحت مظلة استراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي ترتكز بشكل كبير حول تنمية وتطوير قطاع الشباب والتعليم وبالأخص فيما يتعلق بتنمية مهارات العمل الإدارية لدى الفئات العمرية الشابة.

وبيّنت زين أن الطلبة والطالبات من منتسبي برنامج «لويك» للعمل بدوام جزئي وعددهم 32 قد عملوا في مختلف قطاعات وإدارات الشركة خلال الفترة من أكتوبر – ديسمبر 2018، حيث تدريبوا على أحوال العمل في القطاع الخاص بالشكل الذي أضاف العديد من المهارات الإدارية إلى سيرتهم المهنية، هذا بالإضافة إلى تقديم

في حفل توزيع جوائز مجلس مراكز التسوق في الشرق الأوسط

«الكوت مول» يفوز بجائزتين

ذهبيتين وأخرى فضية



الجوائز مع قيادي الكوت مول

مول»، أما الجائزة الفضية فكانت عن فئة التسويق الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. وعقب تسلمها الجائزة خلال الحفل، قالت تانيا خوري، مدير عام «مشروع الكوت»: «نحن فخورون جداً بأن حملة إطلاق «الكوت مول» تم تكريمها من قبل خبراء قطاع التجزئة في المنطقة. منذ الافتتاح يعمل فريق العمل جاهداً على تقديم تجربة تسوق رفيعة المستوى من خلال الخدمات المغايرة، والمحلات التجارية، وروح الفخامة التي ترتقي إلى أعلى المستويات والمعايير الدولية الخاصة بمراكز التسوق». وأضافت: «هذه الجائزة اليوم هي بمثابة تكريم لفريق عمل ملتزم ومتفاني لتحقيق المزيد من النجاحات».

حاز «الكوت مول» على ثلاث جوائز مرموقة خلال حفل توزيع جوائز المؤتمر العالمي لمراكز التسوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقديراً لمعايير التصميم والابتكار على صعيد التصميم والتسويق والتسويق الإلكتروني. وكرم المؤتمر خلال الحفل الذي أقيم في أكتوبر الماضي في فندق ريتز كارلتون بمركز دبي المالي العالمي، مشروع «الكوت»، أكبر واجهة بحرية للتسويق والترفيه في دولة الكويت، بذهبيتين الأولى عن فئة التميز في التصميم والتطوير لـ «الكوت مول»، والذي تم افتتاحه في إبريل الماضي لهذا العام، وعلى صعيد التسويق فقد حصد المشروع الجائزة الذهبية عن الحملة التسويقية لإطلاق «الكوت

«جي.إف.إتش» يسيطر على ارتفاعات 3

بورصات عقب توضيح موقف التوزيعات

البحرين وديبي الكويت، خلال التعاملات أمس الأحد، متصدراً الارتفاعات على وقع توضيح موقف التوزيعات. وبحلول الساعة 11.30 صباحاً بتوقيت البحرين، صعد السهم بنسبة 4.25%، عبر تعاملات بحجم 485 ألف سهم، بقيمة 117.06 ألف درهم، من خلال تنفيذ 8 صفقات. ودفع قطاع الاستثمار للمصعد بنحو 0.67%، متصدراً القطاعات المرتفعة بالبورصة في تلك اللحظات. كما تصدر الارتفاعات بحلول الساعة 12.30، بتوقيت الإمارات، في سوق دبي بنحو 6.69% عبر تنفيذ 251 صفقة على 20.4 مليون سهم، بسببولة 18.11 مليون درهم.

قالت جي إف إتش المالية المدرجة في سوق دبي المالي وبورصتي البحرين والكويت، أمس الأحد قرار توزيع الأرباح للسنة الجارية سيكون معتمداً على النتائج المالية النهائية العام، وتوصية مجلس الإدارة و موافقة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. وجاء ذلك في بيان توضيحي للمجموعة على سوق دبي المالي حول إعلانها السابق بخصوص التزامها بالمحافظة على سياسة توزيع أرباح كما فعلت في السنوات الماضية. وأكدت المجموعة أن التذبذب في أداء أسهمها راجع لضغوطات الأسواق العالمية والإقليمية وإفراض الهامش، مشيرة إلى أنها تتمتع بمركز مالي سليم وأداء قوي. وارتفع سهم جي إف إتش المالية، المدرج في أسواق

«ريم» توقع اتفاقاً مبدئياً لبيع الحق

الحصري لعامة عقارية

للصفقة سوف يظهر في بيانات الربع الأول من عام 2019. كانت أرباح الشركة بلغت 308.06 ألف دينار في التسعة أشهر الأولى من 2018؛ مقابل أرباح بقيمة 706.92 ألف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع نسبته 56%.

قالت شركة ريم العقارية إن إحدى شركاتها التابعة قامت بالتوصل إلى اتفاق مبدئي لبيع الحق الحصري لإحدى العلامات العقارية العالمية الكبرى بمبلغ 250 ألف دولار. وأوضح «ريم» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأحد، أن الأثر المالي